في بيان صحفي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 53 لوضع الدستور

الغانم : العهد الدستوري في الكويت أصبح قدرا وعنوانا وطريقة عيش

قال رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ان العهد الدستوري في الكويت لم يعد مجرد تجربة عابرة مرتبطة بسياق تاريخي معين بل اصبح قدرا وعنوانا وطريقة عيش.

وقال الغانم في بيان صحفي بمناسبة الاحتفال بالذكرى ال 53 لوضع الدستور " عاما بعد عام يستمر الكويتيون قيادة وشعبا بمراكمة المزيد من الرسوخ والتاسيس الديمقراطي على طريق عهدنا الدستوري المجيد ويثبتوا قواعد تلك التقاليد المؤسسية التي دشنها المؤسسون الاوائل من السياسيين الكبار ".

وقال الغانم " ان اجمل ما في سيرة الحياة الدستورية الكويتية هو سعي الكويتيين حكاما وشعبا على الدوام الى التعامل مع اي خلل او اعتوار دستوري بناء على قواعد اللعبة الدستورية ذاتها ".

وحيا الغانم جيل التاسيس الدستوري الذي ساهم في ولادة دستور عام 1962 كما حيا كل البرلمانيين المتعاقبين والسياسيين والمثقفين والكتاب واصحاب الراي ومؤسسات المجتمع المدني على دورهم في ترسيخ العهد الدستوري.

■ عاما بعد عام يستمر الكويتيون قيادة وشعبا في إضافة المزيد من الرسوخ على طريق عهدنا الدستوري المجيد

رئيس مجلس الأمة

■ اجمل ما في سيرة الحياة الدستورية هو سعي الكويتيين الى التعامل مع أي خلل او اعتوار بناء على قواعد اللعبة الدستورية ذاتها

■ أدعو جيل الشباب الى تذكر عطاءات المؤسسين والتأسي بالتقاليد السياسية التي تم ترسيخها عبر السنين

ودعا الغانم جيل الشباب الى تذكر عطاءات جيل التاسيس الدستوري والتاسي بالتقاليد السياسية التي تم ترسيخها عبر السنين والمتمثلة بالقبول بالاخر واحترام الاختلاف وعدم الفجور في الخصومة ووضع الكويت ومصلحتها العليا قبل كل شيء والحفاظ على استقرار الوطن وامنه ووحدته . واختتم الغانم بيانه بالدعاء للمولى جلت قدرته ان يمن على الكويت بنعمة الامن والاستقرار والازدهار في ظل قيادة حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح حفظهما الله ورعاهما .

الطريجي ينتقد تجاهل مجلس الوزراء للمجلس الاعلى للتخصيص في قرار خصخصة الاندية

المعيوف : ننتظر تصويت مجلس الأمة لنضع خارطة طريق للنشاط الرياضى

قال رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب عبدالله المعيوف أن اللجنة ناقشت ثلاث بنود هي آلية عمل اللجنة وجدول الأعمال ومايستجد من اعمال

وقال النائب المعيوف في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة ناقشت موضوع كيفية التعاطي مع الوضع الحالي بشان إيقاف النشاط الرياضي وكيفية وضع آلية رفع الايقاف التعامل معه

مشيرا الى ان اللجنة ارتأت انتظار تصويت مجلس الأمة بالجلسة المقبلة على التوصيات المتعلقة بايقاف النشاط الرياضي، حتى نضع خارطة طريق للتعامل مع هذا الشان.

واضاف ان اللجنة ناقشت كذلك قضية خصخصة الأندية الرياضية وقرار مجلس الوزراء بتكليف الهيئة العامة للاستثمار بشانها موضحا ان اللجنة ارتأت بأن تطلب من هيئة العامة للرياضة بموافاة اللجنة بالتقرير الذي على ضوئه أخذ مجلس الوزراء هذا القرار.

وبين ان هناك عدد من الاقتراحات البرلمانية بشان خصخصة الأندية الرياضية لافتا إلى توجيه الدعوة إلى لوزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب والهيئة العامة للرياضة لمناقشتهم في هذا الشان.

جانب من اجتماع اللجنة

وافاد ان اللجنة بحثت مدى قانونية استدعاء المسؤولين الرياضيين سواء بالأندية أو الاتحادات أو اللجنة الأولمبية الكويتية لمعرفة الكتب التي خرجت للجنة الأولمبية الدولية أو الاتحاد الدولي لكرة القدم والمراسلات التي تمت وعلى ضوئها تم الإيقاف النشاط الرياضي لاستكشاف الحقيقية

وقال إن الاجتماع المقبل سنضع خارطة طريق نسير عليه ونهج نعمل عليه باللجنة إضافة إلى متابعة القوانين المدرجة بجدول الأعمال أو المرسلة إلينا حتى تحدد القوانين المطلوبة ومناقشتها.

وبسؤاله عن عدم تكليف المجلس الأعلى للتخصيص بموضوع خصخصة الأندية قال إن الرياضة ليست قطاع حكومي بل هو قطاع اهلي وجمعيات نفع عام وينبغي عدم دخولها ضمن قانون خصخصة القطاعات الحكومية المسؤول عنها المجلس الأعلى.

ومن ناحية اخرى انتقد مقرر لجنة الشباب والرياضة د.عبدالله الطريجي تجاهل مجلس الوزراء للمجلس الاعلى للتخصيص في قراره المتعلق بدراسة خصخصة الاندية الرياضية.

وقال في تصريح للصحفيين مع احترامي لقرار مجلس الوزراء وتقديري لتوجهه الى خصخصة الاندية الرياضية باعتباره احد الخيارات المهمة لتطوير وانقاذ الرياضة الكويتية الا ان الحكومة لم تكلف المجلس الاعلى للتخصيص لدراسة الموضوع باعتباره الجهة المختصة.

واضاف اتمنى على مجلس الوزراء ان يحيل مشروع خصخصة الاندية الى المجلس الاعلى للتخصيص وان يحدد مدة لانتهاء الدراسة التي شرع بها

مشيرا الى ان مجلس الامة سيقوم بدوره في تبني هذا الموضوع ان لم تقم الحكومة بدورها على النحو الامثل لاسيما مايتعلق باشراك المجلس الاعلى للتخصيص وتحديد الفترة الزمنية لانتهاء الدراسة. ولفت الطريجي الى اهمية تفعيل دور المجلس الاعلى للتخصيص والذي مازال معطلا ولايقوم بالمهام المناطة به رغم تعيين اعضائه وصرف رواتب ومكافآت لهم.

خلال لقائة ابناء الدائرة الثالثة في مناسبة اعادة افتتاح ديوانه الاسبوعي

عبدالله : البديل الاستراتيجي ليس مشروعاً بل حزمة من القوانين و حل أزمة القطاع النفطي يكون بتحديد الاختصاصات

اكد النائب خليل عبدالله ان لجنة الموارد البشرية البرلمانية اتفقت على مراجعة الاقتراح بقانون الخاص بالمناصب القيادية حيث سيتم اضافة امور اخرى على القانون منها امتيازاتهم وضوابط اختيارهم وتقييمهم اضافة الى اختيار المستشارين والية تعيينهم مع وضع ضوابط لاختيار مجالس الادارات ومجالس الهيئات والمؤسسات وان لاتترك هكذا دون الية واضحة ودون ضوابط مشيرا الى ان القانون سيكون الاولوية الاولى الخاصة باللجنة.

وقال عبدالله خلال لقائة ابناء الدائرة الثالثة في مناسبة اعادة افتتاح ديوانة الاسبوعي ان اللجنة اتفقت ايضا بشان البديل الاستراتيجي والذي هو مجموعة من القوانين حول النظر في كل مايتعلق بالتطوير والتدرج الوظيفي اضافة الى التظلم والتقييم الوظيفي ووقف العبث الحاصل بإعطاء الكوادر المتميزة حقها في كل مانحملة من خبرة وكفاءة مبينا ان هذا الامر سيكون شاملاً في البديل الاستراتيجي الذي هو ليس مشروع واحد فقط بل حزمة من القوانين والذي ستعمل علية اللجنة بجدية ووضوح بعد ان ارتأت ان تضعة من اولوياتها حتى يتم الوصول الى شئ توافقي ويعود بالفائدة على الجميع.

■ أتوقع ان يكون دور الانعقاد الحالي رقابياً بإمتياز وذا سخونة وتوتر

خليل عبدالله

وحول الازمة القائمة في القطاع النفطي بين عبدالله ان حل المشكلة يتمثل من خلال سن التشريعات وتحديد الاختصاصات واعادة هيكلة القطاع والاخذ بما هو معمول به في السعودية والنرويج بإدارة القطاع حيث هناك مجلس ادارة واحد يهيمن على باقي الشركات النفطية فبالتالي يجب مراجعة هذا الامر

■ الاستجوابات أداة دستورية ومتاحة للنواب وحق من حقوقهم الرقابية

مشيراً الى ان قرار الوزير بالتدوير والنقل من المفترض ان يتريث به على الرغم ان الوزير مسائل امام الكل حول اي امور بالقطاع ورأي الفتوى والتشريع اعطاء الصلاحيات بالنقل والتدوير والاجراءات التي اتخذها.

وتوقع عبدالله ان يكون دور الانعقاد الحالي دور رقابي بإمتياز وذو سخونة وتوتر حيث انه الدور قبل الاخير وهناك محاسبة شعبية للنواب قريبة

وحول الاستجوابات المقبلة التي من الممكن ان تقدم قال ان هذا الامر في علم الغيب ولكن هو اداة دستورية ومتاحة للنواب وحق من حقوقهم الرقابية اذا وجدوا هناك خلل حاصل

لافتا الى ان المواقف حول الاستجواب تحدد بعد الاستماع الى مايتم طرحه من طرفي الاستجواب.

واضاف عبدالله بان هناك قوانين سنحرص على اقرارها كقانون استقلالية القضاء ومخاصمتة حيث اننا نريد الضمان بان لاتنفرد السلطة القضائية وتمكين الناس من مخاصمة القضاء علما ان الاليات موجودة في عدة اقتراحات مقدمة لافتا الى انه يسعى الى تعديل قانون التقاعد من حيث سنوات الخدمة والعمر وسنحاول الاتفاق مع الحكومة حوله.

«الأولويات» البرلمانية اجتمعت بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية

لاري : قانوني ذوي الإعاقة والأحداث مدرجان على جدول أعمال الجلسة المقبلة

الصبيح اثناء اجتماع لجنة الأولويات

ناقشت لجنة الأولويات البرلمانية بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح اولويات الجلسة المقبلة لمجلس الأمة.

وقال مقرر اللجنة النائب احمد لاري في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان هناك اتفاقا بشان التعديل على قانوني الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والأحداث اللذان سيكونان مدرجان على جدول اعمال الجلسة المقبلة اضافة الى التصويت على التوصيات المتعلقة بشان الرياضي .

وافاد ان الحكومة تقدمت ب 43 أولوية منها 13 أولوية موجودة بجدول الأعمال او اللجان والباقي موجودة لدى الحكومة إضافة إلى اننا بانتظار اولويات لجان المجلس ليتم ترتيبها في الجلسة المقبلة.

جانب من الاجتماع

اكد ان اللجنة التعليمية وضعت خلال اجتماعها الاول اولويات ما سوف تناقشه

الحمد ان : اجتماع الأسبوع المقبل مع العيسى لمناقشة عدد من القضايا

اكد مقرر اللجنة التعليمية في مجلس الامة حمود الحمدان ان اللجنة وضعت خلال اجتماعها الاول اولويات ما سوف تناقشه خلال فترة الثلاث أشهر القادمة ومنها بعض القوانين التي احالتها الحكومة وتشمل قانون الاعلام الالكتروني وقانون حقوق المؤلف كذلك من المواضيع التي ستناقش قانون الملكية الفكرية والبحث العلمي بالنسبة للتعليم العالي وهيئة الاعتماد الاكاديمي، وأوضح الحمدان في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان من المواضيع التي ستناقش كذلك قانون التعليم الخاص وتعليم البدون والفئات الخاصة وقانون مركز لاستطلاع الرأي مبينا ان اللجنة حريصة على متابعة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من هذه المخرجات اضافة الى مناقشة الرسائل الواردة للجنة واضاف ان مطلع الاسبوع القادم سيعقد اجتماع مع الوزير وقياداته في مؤسسات التعليم المختلفة لمناقشتهم في عدد من القضايا المطروحة في الشان التعليمي.

رأى ان هذا الخطوة تؤكد التخبط الحاصل والمصاحب لقرارات العمير

القضيبي : التوجه الحكومي بتدوير وزير النفط حسم الجدل

قال النائب احمد القضيبي ان «التوجه الحكومي بتدوير وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. علي العمير وحل مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية يؤكد مانهبنا إليه بعدم احقية الوزير العمير او اي وزير للنفط بتدوير اونقل القيادات في المؤسسات النفطية.

واضاف القضيبي في تصريح «ان هذا الخطوة الحكومية تؤكد التخبط الحاصل والمصاحب لقرارات وزير النفط الاخيرة والتي على ضوئها تم تلويحي بمساءلته»، موضحا ان التوجه الحكومي بتدوير وزير النفط د.علي العمير حسم الجدل الذي اوجده بقراره تدوير بعض قيادات المؤسسات النفطية».

احمد القضيبي

وأكد القضيبي على عدم احقيت الوزير العمير بالتدخل في تعييناتها ونقل العاملين فيها، مضيفا ان خطوة التدوير تمت قبل ان يوجه الاستجواب للوزير ما يؤكد انها مرتبطة بهذه القرارات الخاطئة.

وشدد القضيبي أن «الخلاف ليس خلافا شخصيا إنما للمصلحة العامة فلا القضيبي اليوم منتصرا ولا العمير خاسرا وإنما سيادة القانون في دولة الكويت هي التي انتصرت».